كلمة معالي الدكتور عبد الرحمن بيلي
وزير المالية، جمهورية الصومال الاتحادية
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين للبنك الإسلامي للتنمية
جدة، المملكة العربية السعودية
١٧ أيار/مايو ٢٠١٧

أصحاب المعالي، محافظي البنك الإسلامي للتنمية
ممثلي المنظمات والوكالات الموقرون
السيدات والسادة

أحيكم جميعاً أطيب تحية أنِ السلامُ عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لشرف وامتياز عظيمين أن أحضر أول اجتماع لي من اجتماعات محافظي البنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة الجميلة والعريقة.

تعلمون جيداً كيف هي الأوضاع في بلدي، الصومال، وتدركون جميعاً حجم الدمار الذي تعرض له من جراء الاحترابات الأهلية. لقد تحول الصومال من أمة فتية مستقلة، تضطلع بدور رئيسي في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في كلا العالمين العربي والأفريقي، إلى أمة وجدت نفسها، بين عشية وضحاها، في طور التلاشي بسبب الحرب الأهلية المؤلمة والمدمرة، حيث يحترب الأشقاء والعشائر بعنف، وغادر آخرون كثر البلد واستقروا في الخارج.

على الصعيد المادي، باتت الصومال حطاماً، ويعاني شعبنا ومؤسساتنا من آثار الدمار العاطفي. وليس من المبالغة في شيء إذا قلت لكم إننا في الصومال ما فتئنا ننافح معاً بضراوة منذ تلك العهود المظلمة.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية انبعاث دولة الصومال من جديد بعد سنين طويلة من الفوضى وانعدام القانون، فالتأمت الحكومة من جديد تحت ظلال الأشجار، بلا مكاتب، وهي تعاني نقصا فاحشاً في العاملين وفي المرتفقات الأساسية. كان أعضاء الحكومة يجتمعون في كل صباح في

مقاهي في مدينة صغيرة اسمها جوهر لأنهم لم يتمكنوا من العودة بسهولة إلى مقديشو بسبب انعدام الأمن المزمن. وفي ذلك العام سمح لكل وزير أو وزيرة بتوظيف ٧ موظفين لمساعدتهم في الاضطلاع بواجباتهم. ويمثل هذا الإجراء البسيط، في رأي، مولد الجمهورية الثانية في الصومال.

وعلى سبيل المقارنة، بات أداؤنا اليوم أفضل بكثير، إذ توظف الحكومة المركزية أكثر من ٥ موظفاً. ويضطلع الموظفون في وزارتي، وزارة المالية، بتنفيذ الولاية الضخمة المتمثلة في توجيه الصومال مالياً واقتصاديا للسير على الطريق الصحيح القائم على الأسس والمعايير المالية والاقتصادية. وسيتعزز ذلك بما يجب أن يتعزز به من عمليات تتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة من شأنها أن تحوز على ثقة الجمهور وأن تزيد من الإيرادات التي سوف تستخدم في الإنفاق على الخدمات العامة والاستثمار. سيظل هناك دوماً تساؤل عن المتطلبات من الموارد البشرية للحكومة في بلد يمر بظروف كالتي يمر بها الصومال. وأرى، على ضوء تحليلي وخبرتي، أن عددا لا يزيد إلا قليلا عن ٥٠٠٠ موظف لا يفي بالغرض، إذا وضعنا في الحسبان احتياجات بلد في حجم الصومال والمهام الجسام التي تنتظرنا في مضمار إعادة الإعمار.

أصحاب المعالى، والسيدات والسادة

إن بناء نظم وعمليات مالية وتعزيزها وإنفاذها، دفعةً واحدة انطلاقاً من لا شيء، يمثل تحدياً هائلاً. أننا نجتهد في تزويد طائرتنا بالوقود، والإقلاع بها، ثم محاولة الهبوط الآمن بها في وقت نعاني فيه من شح الموارد وعدم كفاية المهارات. ولذلك فإننا نحتاج إلى دعم المجتمع الدولي، ونطلب ذلك الدعم، لا سيما من أولئك الذي يمكنهم، في هذه القاعة، أن يتفهموا التحديات التي نواجهها ويبدون مشاعر التعاطف إزاءها.

لقد تجاوز الصومال مرحلة الخطر، ولكننا ندرك صعوبة التحديات التي أمامنا، ونعمل بدأب على إعادة بناء أسس متينة لتقوم عليها الحوكمة الجيدة. لدى الحكومة الجديدة في الصومال أولويات واضحة، كما لديها سياسات تتسم بالمصداقية لتحقيق تلك الأولويات. وتتركز جهودنا على مكافحة الفساد، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، والتنمية الاقتصادية والحوكمة الجيدة بشكل عام. إن هذه الحكومة، التي يقودها فخامة الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو، جادة كل الجدية في العمل مع شعبنا ومع شركائنا، بمن فيهم البنك الإسلامي للتنمية، وسائر الأشقاء الأعضاء، في التغلب، بإذن الله، على عقبات الفقر والتخلف الإنمائي في الصومال.

وتثور عواطفي في هذا الصدد، إذ إن رئيس الوزراء حسن علي خير قد اختارني في إطار هذا الالتزام. وزملائي وشخصي مصممون على تحقيق النجاح في هذه المهمة. وتحدوني الثقة في أن بوسعنا التعويل على دعمكم بوصفكم دولاً شقيقة.

إن شعب الصومال مشهود له بأنه من أكثر شعوب العالم نجاحاً في مجال ريادة الأعمال وفي العطاء وامتلاك المواهب. إن صوماليي الشتات، الذين جاءوا بصفة لاجئين وعمال مؤقتين إلى أماكن مثل الإمارات والسعودية وكينيا ومينابوليس ولندن، هم الآن رجال وسيدات أعمال ناجحون، يسهمون إسهاماً إيجابيا في بلدهم الأم الصومال وفي المجتمعات التي يعيشون فيها على حد سواء. لقد حافظ هؤلاء الناس، ومن بينهم سيدات، على إبقاء الصومال على قيد الحياة على الرغم من الصعاب خلال سني الحرب الأهلية القاتمة. فقد قدرت التحويلات السنوية التي يبعث بها صوماليو الشتات بنحو ملياري دولار شكلت شريان الحياة الرئيسي لشعبنا ولاقتصادنا. ونظراً للتحولات التي يتوقع أن تشهدها الأجيال، يجب علينا أن نلتزم – ونحن فعلا ملتزمون – بإيجاد وسائل مبتكرة لتنويع اقتصادنا وزيادة أنشطة إدرار الدخل وما يصاحب ذلك من قاعدة ضريبية.

أصحاب المعالي، والسيدات والسادة

ما برح الأمن يشكل واحداً من أعظم التحديات. وبالطبع، كل يوم يمر هو أفضل من سابقه، وتحارب قواتنا الأمنية، بالشراكة مع قوات الاتحاد الأفريقي، أميصوم، ببسالة لتخليص أرضنا من آخر ما تبقى من جيوب الإرهاب. نحن، بالطبع، ممتنون لقوات أميصوم على ما تقدمه من تضحيات، ولكننا نؤمن بأن حماية السلام والتقدم في دولتنا ومنطقتنا وفي العالم لن يتيسر لنا إلا بجيش وطني، وقوات أمنية أخرى، تتوفر لهما جودة التدريب والتموين والتمويل. نحن ممتنون للدول الحاضرة في هذه القاعدة التي تساعدنا بالفعل في هذا المجال بطرق شتى، ونطلب من المزيد من الدول الانضمام إلى هذا الجهد النبيل في مكافحة الإرهاب العالمي الذي يؤثر علينا جميعاً في عصر العولمة هذا.

يحتاج تحقيق الأولويات التي وضعتها حكومتنا لإعادة بناء الصومال إلى تمويل مستدام وطويل المدى. وقد وضعنا مع شركائنا في صندوق النقد الدولي والبنك الدول أولويات الطريق الأمثل لانطلاق اقتصادنا وتوجيهه نحو مسار النمو المطلوب. وتركز هذه الإصلاحات، عن وجه حق، على الإصلاح المؤسسي وتعزيز عمليات المالية.

من العقبات الكأداء أمام توفير التمويل الإنمائي التقليدي للصومال هو الديون الوطنية التي تصل إلى زهاء ٥ بلايين دولار لنادي باريس، المؤلف من الولايات المتحدة والدول الأوربية، والمجموعات خارج نادي باريس، وتتمثل في معظمها في البلدان العربية ومؤسساتها الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية.

أصحاب المعالي، والسيدات والسادة

إن سعينا للإعفاء من الديون مهمة تؤرقنا، ولكنها ضرورية. وتتطلب انضباطاً اقتصادياً ومالياً كبيرا، تصاحبه مؤسسات عاملة قوية لتستقبل هذه المعينات الاقتصادية وتعمل على استدامتها والاستفادة منها. وعلى الرغم من الصعوبات، فإن هذه هي الطريق التي نأمل أن تفضي بنا إلى الحصول على إعفاء ديوننا من جميع الدائنين. ومن الحقائق المحزنة أنه، قبل هذه النقطة، لن يتسن للصومال الوصول إلى نوافذ الإقراض الميسر، الأمر الذي قد يتسبب في أن يفتك الجفاف بأعداد أكبر من الأشخاص، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تفاقم عدم الاستقرار وتأجيج الحرب الأهلية مرة أخرى.

ولتوضيح هذه النقطة أكثر، أثر الجفاف في عام ٢٠١١ على سبعة بلدان من بينها الصومال. وفي هذا السنة، لم يتأثر إلا الصومال وجنوب السودان. وإلى هذا اليوم، لا يزال وضعنا هشاً، كما أظهر ذلك الجفاف الحالي، لأننا غير قادرين على الانتفاع من المنح الميسرة التي كان من شأنها أن تساعدنا في بناء القدرة على الصمود كما حصل لجيراننا. نعم، نحن ممتنون للمساعدة الإنسانية القيمة التي يقدمها جميع شركائنا الحاضرين في هذه القاعة، لكننا نحتاج على نحو عاجل إلى المضي إلى ما هو أكثر من مواجهة الحالات الطارئة لنبني قدرة دائمة على الصمود.

لقد شرعت حكومتنا في حوار مع صندوق النقد الدولي باعتباره المؤسسة التي تقود عملية الإعفاء من الديون. ونعلم ما يترتب عن العملية، وما هي معالم السير في هذا الطريق، وما يجب إنجازه. ونحن ملتزمون التزاماً مخلصاً بهذه العملية حتى بلوغها منتهاها، ليس فقط ابتغاء الإعفاء من الديون، بل ابتغاء ما هو أهم من ذلك، من استعادة الثقة الدولية في عملياتنا المالية، بما يمكننا من تحقيق تنمية اقتصادية دائمة.

أصحاب المعالي، والسيدات والسادة

من بين التحديات الرئيسية التي نواجهها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية على الصعيد الوطني نقصُ العائدات المحلية، وعدم توفر المهنيين الأكفاء. وكلا هذين العاملين يمثل أولوية في تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصاديين. وفي مجال إدرار الدخل، نقوم بتقييم ما لدينا من القوانين والعمليات، ونعتزم سد الثغرات الضريبية، وتحسين جمع الضرائب، والحد من الفساد، من خلال أمور من بينها إلغاء مناولة النقد يدوياً. ونحن ممتنون للدول التي ما برحت تقدم الدعم التقني فيما يتعلق بتركيزنا على بناء المؤسسات في حد ذاتها. كما نجري أيضاً حواراً مع قادة القطاع الخاص لدينا ومع الجمهور حول أفضل السبل للتمويل من أجل مستقبل الصومال. إن هدفنا هو جعل المسؤولية عن التنمية المشتركة جهد جماعي.

ومع أننا ملتزمون بالإصلاحات التي تنص عليها خارطة الطريق الخاصة بنا لإعفائنا من الديون، فإنني أود أن أوجه عناية معاليكم إلى أن الوضع في الصومال لا مثيل له في أي بلد آخر. يحتاج الصومال إلى حلول مبتكرة للتغلب على التحديات الاقتصادية والمالية التي يواجهها، لأن خارطات الطريق التقليدية للإعفاء من الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مصممة في الأصل لبلدان لديها قواعد مؤسسية قوية ولكنها لا تعجز إلا في بعض الأحيان عن الوفاء بالسداد. لكن الصومال لم يعجز فحسب عن السداد، بل هو بلد سقط في الهاوية وكاد أن يتلاشى.

لكن هذا ليس بأية حال عذراً، بل حقيقة تاريخية هي التي خلقت الظروف الحالية التي نتعلم منها. ونقدّر تفهمكم ودعمكم المستمر.

أصحاب السعادة، والسيدات والسادة

إن روح التعاضد فيما بيننا تزداد أهمية عندما يكون بعضنا في أمس الحاجة إلى بعض. ونحن مصممون على إنعاش بلدنا الذي كاد أن يلفظ أنفاسه الأخيرة.

ونحن على يقين من أننا سوف نحقق الإنجاز في خاتمة المطاف. وتدل كل المؤشرات على أننا سوف نبلغ الغاية. لكننا، بالتأكيد، لن نتمكن من ذلك لوحدنا.

نحن بحاجة إليكم لمساعدتنا على تحقيق الاستقرار في بلدنا؛

نحن بحاجة إليكم لمساعدتنا في إعادة بناء مكاتب حكومتنا؛

نحن بحاجة إليكم لمساعدتنا في توفير الاحتياجات اللوجستية والمعدات لتشغيل مؤسسات دولتنا على نحو أفضل؛

نحن بحاجة إلى مساعدتكم لنا حتى في دفع الرواتب في الوقت الذي نعمل فيه تسخير مواردنا؛

وأخيرا، نحن بحاجة إليكم وإلى المجتمع الدولي من أجل حفز الابتكار والتحلي بروح الإبداع في التصدي للتحديات الفريدة التي يواجهها الصومال.

من الممكن، بتضافر الجهود اللازمة، إعادة الصومال ليصبح من جديد عضواً مفيداً ومساهماً بين دول المجتمع الدولي.

إن العلاجات التقليدية بطيئة وغير ذات نجاعة.

والصومال بحاجة إلى ما يشبه خطة مارشال.

وبناء عليه، فإننا ندعو البنك، تحت قيادتكم المحنكة، سيدي الرئيس، إلى استخدام قدرته العظيمة على الجمع والحشد في إنشاء صندوق خاص لإعادة البناء وإعادة التأهيل في الصومال ("صندوق إعادة البناء والتأهيل")

وبالله التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته